فوق الطاولة

يونس خلف

التهريب بسيارة «الزبالة» أيضاً!

ضبط (سيارة نظافة حكومية) محملة بالمهربات، وضبط أكثر من ٥٠ ألف ساعة مهربة ولا تحمل بيانات جمركية في منطقة المرجة بدمشق، وضبط كميات من المبيدات والأدوية البيطرية المهربة التي لا تحمل بيانات جمركية ومعظمها مضادات حيوية وفيروسية ومعقمات منها مضى على نفاد صلاحيته سنوات.. كل ذلك يثير العديد من الأسئلة حول ظاهرة التهريب وتداعياتها وتطوير أساليب وأشكال ممارستها إلى درجة أن التهريب أصبح بواسطة سيارة (الزبالة)، هي سيارة نظافة حكومية كانت تتردد بشكل شبه يومي من ريف دمشق إلى دمشق وتنقل مهربات إلى بعض المحال بمدينة دمشق.

عمليات التهريب أصبحت من القضايا المؤرقة للجميع باعتبار أن التهريب آفة الاقتصاد ويتسبب في الإضرار بمقومات الاقتصاد فضلاً عن أنه يسهم في تعقيد معيشة الناس لأنه يستهدف السلع الإستراتيجية المدعومة، والتهريب عموماً ظاهرة مدمرة لكل المقومات الاقتصادية لا بل هو جريمة وطنية لا بد من مواجهتها للحد منها ومعاقبة كل من يقف خلفها حماية للاقتصاد الوطني وتعزيزاً للهوية الوطنية وتكريساً لقيم وثقافة الانتماء.

أيضاً التهريب يعمل على إغراق السوق المحلية بمنتجات لم تخضع لمعايير وفحوصات الجودة والمقاييس ما يعرض المستهلك للعديد من المخاطر الصحية والاقتصادية التي تشكل معالجتها عبئاً كبيراً على ميزانية الأسرة والدولة على حد سواء ويؤدي إلى تدمير الصناعة المحلية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة جراء دخول السلع الأجنبية من دون دفع رسوم جمركية ما يجعلها رخيصة أمام المستهلك المحلي الذي بدوره يحجم عن شراء المنتجات المحلية وينجم عن ذلك انخفاض الإنتاج المحلي بالإضافة إلى ذلك فإنه يخلق بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

علينا ألا نغمض عيوننا فهناك من يعمل على رعاية وحماية ظاهرة التهريب لقاء منافع خيالية من وراء هذه الحماية وخاصة في ظل غياب كل عوامل الردع ورغبة البعض من ضعفاء النفوس في الإثراء وبأي طريقة يجدها مناسبة لتحقيق ذلك حتى بسيارة (النظافة) الحكومية، ونعتقد أن عملية الردع ممكنة وفي المقدمة اعتبار كل متورط في عمليات التهريب مجرماً بحق الوطن والشعب ويعاقب بتهمة (الخيانة) لأن مثل هذا السلوك هو سلوك مدمر للاقتصاد الوطني ولأن حماية الصناعة الوطنية عمل وطني لا يقل عن الدفاع في سبيل الوطن وحدوده فمن لا يحمي صناعته الوطنية لا يمكنه أن يحمي سيادته ولا يدافع عن كرامته وأرضه وعرضه.

عن زيادة ساعات التقنين

«قسد» توقف ضخ أكثر من مليون متر مكعب من غاز الـ«جبسة» يومياً وكميات التوليد تنخفض لأقل من ٢٠٠٠ ميغا واط

مصدر في الكهرباء لـ«الوطن»: الأولوية للمشافي ومضخات المياه والمنشآت الصناعية لاستمرار الإنتاج

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء عن انخفاض توريدات الغاز لحدود ٥،٥ ملايين متر مكعب يومياً بعد منع ضخ أكثر من مليون متر مكعب من الغاز من حقول (جبسة) التي تسيطر عليها (قسد) وهو ما أسهم إلى جانب خسارة ١٨٥ ميغا واط بسبب خروج إحدى مجموعات التوليد في محطة الزارة، في انخفاض كميات التوليد يومياً لأقل من ٢٠٠٠ ميغا واط، معتبراً أن المشكلة الأساس في الكهرباء اليوم هي في كمية مادة الغاز المتوفرة في حين هناك استطاعة فنية لدى مجموعات التوليد لإنتاج أكثر من ٥ آلاف ميغا واط يومياً وهو ما يمثل نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية.

وكان قد تحدث معظم المواطنين من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عن ارتفاع ساعات التقنين في مناطقهم بما فيها دمشق، وأكد مدير في كهرباء دمشق أن ساعات التقنين وصلت خلال الأيام الأخيرة لحدود ٦ ساعات تقنين مقابل ساعة كهرباء في معظم أحياء دمشق باستثناء بعض المناطق التي فيها منشآت حيوية وخدمية، وذلك بسبب ثبات حجم التوريدات الخاصة بدمشق ويقابل ذلك أيضاً ارتفاع بالطلب بحدود ٥٠ بالمئة خلال الأيام الأخيرة وخاصة يوم الجمعة الماضية الذي ترافق مع المنخفض الجوي.

وعن الاستجابة للأعطال، بين أنه تم إحداث مجموعات تواصل (أونلاين) بين مكاتب الطوارئ والدوائر والمديرية ويمكن متابعة وجود عاملي الطوارئ والعمل الذين ينفذونه مباشرة عبر هذه المجموعات مبيناً أن معدل الأعطال ارتفع مع ارتفاع الطلب على الكهرباء خلال الأيام الأخيرة وقامت ورشات الإصلاح بتنفيذ كل المهام التي طلبت منها وأنه لدى كهرباء دمشق تقنيات ووسائل تسمح لها بكشف الأعطال وخاصة الرئيسية وهو ما يسهم في سرعة التعامل مع هذه الأعطال.

المنازل تحصل على ٤٨ بالمئة فقط من الكهرباء

وعن آلية توزيع الطاقة الكهربائية، أوضح أنه يتم تأمين المنشآت الحيوية مثل المشافي ومضخات المياه والمنشآت الصناعية خاصة في المدن والمناطق الصناعية في حلب وريف دمشق وغيرها بغية الحفاظ على الإنتاج. ثم يتم توزيع الحصص على الشبكة وفق معايير ومحددات تراعي الكثافات والتجمعات السكانية.

وعن حالة توزيع الطاقة الكهربائية المولدة على مستوى القطاعات أظهرت بيانات الوزارة أن حصة الاستهلاك الصناعي من الكهرباء بحدود ٢٢ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة تذهب للاستهلاك المنزلي، وهناك نسبة معفاة من التقنين لتغذية المنشآت الحيوية التي تؤمن الخدمات الأساسية للمواطنين مثل المشافي والمطاحن ومحطات ضخ المياه، كما أن وزارة الكهرباء تتجه إلى توزيع أعباء التقنين بين مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والمنزلية وغيرها للحفاظ على حالة توازن في معدلات التقنين وتحقيق أكبر قدر من العدالة للطاقة الكهربائية المتاحة عبر التوليد في الظروف الحالية.

وتتجه وزارة الكهرباء نحو مشروع يلزم الصناعيين في استخدام الطاقات البديلة (الشمسية والريحية) بدلاً من الطاقة التقليدية (الكهرباء) لتأمين جزء من احتياجاتهم من الكهرباء لتشغيل خطوط الإنتاج والمكنات وهو، كما أوضح بعض العاملين في الكهرباء، سيكون حالة توجه عامة لتشجيع الصناعيين بالتوجه نحو الطاقات المتجددة لتأمين احتياجاتهم وتخفيف الضغط على الطاقة الكهربائية المتاحة لمصلحة تغذية الاستهلاك المنزلي إضافة لإعادة تأهيل وصيانة العديد من مجموعات التوليد أهمها مجموعات التوليد في محطة حلب ومحطة جديدة الرستن بالاتفاقية إضافة لتعويل الوزارة على التوسع في مشروعات الطاقات البديلة.

امرأة تقود عصابة لبيع الذهب «المغشوش» وصاغة يقعون ضحيتها

جزماتي لـ«الوطن»: ذهب الادخار يشكل ٢٠ بالمئة من مبيعات الأسواق وحركة المبيع جيدة وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الذهب!

علي محمود سليمان

كشف رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي أن الجهات الأمنية ألقت القبض على عصابة تمتهن تزوير وغش الذهب وبيعه لمحلات الصاغة.

ووفق ما صرح به جزماتي لـ«الوطن» فقد تم القبض على سيدة قامت ببيع ذهب برازيلي لمحلات صاغة على أنه ذهب حقيقي، وذلك بعد قيامها مع أفراد العصابة المشاركين لها بنزع (حبسة) طوق ذهب حقيقي عليه الدمغة، ووضعها على طوق ذهب برازيلي، وتزوير فاتورة باسم محل ذهب وهمي مدون فيها وزن طوق الذهب البرازيلي ذاته، بحيث تكون الفاتورة مطابقة بالوزن للطوق.

وأضاف جزماتي إنهم قاموا ببيع قرابة ١٢ طوق ذهب لأصحاب محلات ذهب موجودة في الأرياف والضواحي، لعلمهم بأن أغلبية أصحاب هذه المحلات ليسوا من ذوي الخبرة، حيث تقصدوا عدم البيع في السوق المركزي في دمشق لكيلا يتم كشفهم، وكانت أوزان أطواق الذهب المغشوش تتراوح بين ١٧ و٢٠ غراماً، ما تسبب بخسائر كبيرة لأصحاب المحلات الذين تعرضوا للغش.

وشدد جزماتي على جميع محلات الصاغة بضرورة مطالبة الزبون ببيانات الهوية والحصول على رقم الهاتف والتأكد من أن الرقم حقيقي وليس وهمياً، مضيفاً إن الذهب البرازيلي ليس بذهب حقيقي على الإطلاق وقد أوضحت الجمعية هذا الأمر في أكثر من تعميم، وأنه نوع من المعادن مغطس بماء الذهب، ما يوجب على الجهات المعنية إلزام أصحاب المحلات التي تبيع هذا النوع بكتابة عبارة مجوهرات تقليدية بدلاً من ذهب برازيلي.

وفي سياق آخر بيّن رئيس جمعية الصاغة أن الأسواق تشهد عودة عدد من أصحاب المحلات والورش إلى المهنة في الآونة الأخيرة ومنهم من كان مسافراً أو ممن تسرحوا من الخدمة العسكرية بالتزامن مع الاستقرار في البلد ما ساهم بتحسن نشاط أسواق الذهب في سورية.

وأوضح جزماتي أن الجمعية تدمغ يومياً قرابة ٢ كيلو غرام ذهب لأصحاب الورش بعد أن كانت قد شهدت حالة ركود في أوقات سابقة، لافتاً إلى عودة دخول الذهب الخام إلى الأسواق قادماً من بيروت عبر المنافذ الحدودية البرية أو من دبي عبر مطار دمشق الدولي وذلك بعد التخفيف من الإجراءات الاحترازية التي فرضت عند انتشار فيروس كورونا.

وأضاف جزماتي إن حركة المبيع تعتبر جيدة حالياً في الأسواق وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الذهب حيث اعتاد المواطنون التوجه لشراء الذهب عند بدء ارتفاع أسعاره، مبيناً أن أغلبية الذهب الذي يباع حالياً هو من المصاغ والحلي الذهبية، على حين يشكل ذهب الادخار قرابة ٢٠ بالمئة من حركة المبيعات.

وكانت قد سجلت الليرة الذهبية السورية سعراً وصل إلى ٢،٢٠٠ مليون ليرة سورية على حين وصلت الأونصة الذهبية السورية إلى ٩،١٠٠ ملايين ليرة سورية، حيث ارتفع سعر غرام الذهب في آخر نشرة لجمعية الصاغة بحوالي ١٥ ألف ليرة سورية خلال أسبوع ووصل إلى ٢٥٠ ألف ليرة سورية لغرام الذهب عيار /٢١/ وفق نشرة أسعار أمس.

وحسب جزماتي فإن سعر الذهب يرتفع محلياً متأثراً بارتفاع سعر الأونصة الذهبية العالمية والتي وصلت إلى ١١٧٣ دولاراً، مع توقعات بتجاوزها حدود ١٨٠٠ دولار خلال الأيام القادمة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في أميركا ما أدى لإقبال الزبائن على شراء الذهب كملاذ آمن في الأسواق الأميركية والعالمية.

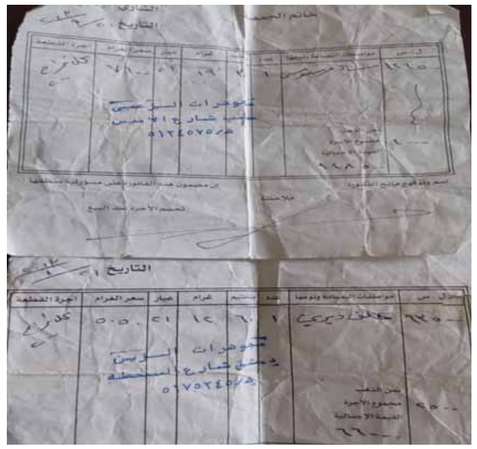

من الفواتير المزورة

عدم ارتفاع أسعار اللحوم بسبب قلة الطلب عليها

قطيش لـ«الوطن»: ٢٧٠٠ خروف استهلاك دمشق يومياً

بيانات نقل العجول بين المحافظات يتم استغلالها لتهريبها إلى أربيل

رامز محفوظ

بيّن عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الحرفيين بدمشق، والمشرف على جمعية اللحامين أدمون قطيش في تصريح خاص لـ«الوطن» أن أسعار اللحوم الحمراء لم تشهد أي تغيرات سعرية خلال الشهرين الماضيين وبقيت على حالها نتيجة قلة الطلب وقلة العرض كذلك على عكس معظم المنتجات والسلع الأخرى التي شهدت ارتفاعات كبيرة خلال الفترة نفسها نتيجة تغيرات سعر الصرف الحاصلة.

وأضاف: إن سعر كيلو الخروف الحي اليوم ١٥ ألف ليرة وسعر كيلو العجل ١٣ ألف ليرة وهذا السعر لم يتغير منذ مدة وبقي مستقراً، لافتاً إلى أن عدم ارتفاع السعر يعتبر أمراً غير مبشر وأدى إلى قيام العديد من المربين بذبح الخراف والنعاج التي يقومون بتربيتها لعدم قدرتهم على دفع ثمن الأعلاف اللازم للتربية والذي وصل لأرقام كبيرة في السوق وبالتالي خروج مربين جدد من التربية وهذا الأمر ساهم في استقرار السعر، موضحاً أن الدعم الذي تقدمه مؤسسة الأعلاف للمربين يعتبر دعماً بسيطاً جداً ولا يساوي سوى ٢٥ بالمئة من الحاجة من الأعلاف والكمية المتبقية يتم شراؤها من السوق، لافتاً بأنه حتى مؤسسة الأعلاف تشتري الأعلاف من التجار الذين يستوردون المادة ولا تقوم باستيرادها بنفسها.

ولفت إلى أن عدد الذبائح اليومية لم يتغير منذ مدة إذ إن حوالي ١٥٠٠ ذبيحة من الخراف تذبح يومياً في المسلخ الفني في دمشق على حين أن حوالي ١٢٠٠ ذبيحة يتم ذبحها في السوق أي إن إجمالي عدد الذبائح اليومية في دمشق يصل تقريباً لحدود ٢٧٠٠ ذبيحة يومياً، مشيراً إلى أن استهلاك المواطنين للحوم الحمراء لم يزد خلال هذه الفترة.

وبخصوص التهريب إلى الخارج أكد قطيش أن هناك حركة نشطة بتهريب العجول حالياً إلى أربيل في العراق في حين أنه ليس هناك أي تهريب للخراف، موضحاً بأن تهريب العجول يتم حالياً عن طريق بيانات رسمية يتم الحصول عليها من الجمارك، ويتم إعطاء البيان على أساس أن الشخص الذي حصل عليه سيأخذ العجول من دمشق إلى حلب أو حمص على حين أنه في الواقع يتم تهريبها إلى أربيل، لافتاً إلى أن السبب في تهريب العجول أن أسعارها في دول الجوار أعلى من سورية حالياً.

ترخيص ١٦٠٠ منشأة صناعية ٦٠٨ دخلت حيز التنفيذ منذ بداية العام

المهنا لـ«الوطن»: الربط الإلكتروني بين «التموين» والمالية والجمارك سيمنع التلاعب ويوحّد البيانات

هناء غانم

أكد مدير الاستثمار الصناعي الخاص والحرفي في وزارة الصناعة بسمان المهنا أن هناك اهتماماً حكومياً كبيراً لجهة تطوير قطاع الاستثمار ولاسيما الصناعي حيث يتم العمل على تذليل العقبات التي يواجهها أي مشروع استثماري بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة حتى ترى هذه المشاريع النور وتبدأ بالإنتاج.

مضيفاً في تصريحه لـ«الوطن»: «إن عدد المنشآت الصناعية المرخص لها من بداية العام حتى تاريخه بلغت نحو ١٦٠٠ منشأة صناعية مرخصة منها ٦٠٨ منشأة دخلت حيز التنفيذ برأسمال نحو ١٢٣،٧ مليار ليرة سورية معتبراً أن هذا الرقم مهم جداً في هذه الظروف والحصار الاقتصادي.

وأضاف إنه خلال عام تقريباً تم الترخيص لـ٤٧ مشروعاً استثمارياً على قانون الاستثمار الجديد نصيب وزارة الصناعة منها ٣٧ منشأة بكل القطاعات الهندسية والكيميائية والنسيجية والغذائية، المنفذ منها ٧ مشاريع صناعية وهناك ٥ مشاريع قيد الانجاز والتنفيذ والباقي قيد الدراسة الأمر الذي يعتبر مؤشراً ايجابياً ويدل على تعافي الصناعة مشيراً إلى وجود متابعة حثيثية من وزارة الصناعة لدعم هذه المشاريع وإزالة كل الصعوبات بالتعاون مع الجهات الأخرى التي تعافي منها أي منشأة ولاسيما في موضوع تأمين المحروقات بالتعاون مع وزارة النفط. وعن تأمين المواد الأولية أضاف إنه يتم التنسيق أيضاً مع وزارة الاقتصاد لحماية المنتج المحلي ومنشآت صناعية طورت أعمالها وافتتحت فروعاً جديدة لمعاملهم مثل السيراميك والغرانيت وغيرها من الصناعات.

نصيب وزارة الصناعة ٣٧ منشأة لمختلف القطاعات

وعن ظاهرة ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المحلية عن المواد المستوردة قال مدير الاستثمار: إن هذا الأمر مرتبط بعامل التكلفة وعدم وجود بيانات واضحة ومشتركة بين الجهات المعينة من وزارة التموين والمالية والجمارك ويتم العمل حالياً على أن تكون هناك عملية ربط إلكتروني بين هذه الجهات لتلافي عمليات التلاعب وتوحيد البيانات والغرانيت وغيرها من الصناعات.

وعن ظاهرة ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المحلية عن المواد المستوردة قال مدير الاستثمار: إن هذا الأمر مرتبط بعامل التكلفة وعدم وجود بيانات واضحة ومشتركة بين الجهات المعينة من وزارة التموين والمالية والجمارك ويتم العمل حالياً على أن تكون هناك عملية ربط إلكتروني بين هذه الجهات لتلافي عمليات التلاعب وتوحيد البيانات حتى تكون الكلف والكشوف واضحة لدى الجميع.

وعن الصعوبات قال: إن أهم المشكلات التي تواجه المنشآت الصناعية هي المتعلقة بحوامل الطاقة وقد تم حل هذه المشكلة بنسبة كبيرة جداً في المدن الصناعية حيث تم تأمين الكهرباء على مدار ٢٤ ساعة في بعض المدن الصناعية موضحاً أن وزارة الصناعة تسعى دائماً لتزويد الصناعيين من خلال مديريات الصناعية بكل المخصصات حسب الكميات المتوافرة كذلك يؤخذ بعين الاعتبار بعض المنشآت التي تأخذ الأولوية حسب حاجة السوق المحلية، مشيراً إلى أن المشكلة التي يعاني منها جميع الصناعيين هي مشكلة التمويل التي تعتبر العائق الأساسي نظراً لتذبذبات سعر الصرف.